

Distr.: General
19 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢١ (أ) من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٦/٧٢، وهو يقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويعرض التقرير، وفقاً للطلب الوارد في القرار، تحليلاً بشأن ما لم يتحقق بعد من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي والمؤتمر، بما في ذلك بشأن الديناميات الديمغرافية، والتجارة، وموارد الأراضي، والمواد الكيميائية السمية، وتلوث المياه الجوفية، والنفايات، ونقل التكنولوجيا والتعاون بشأنها، وتعزيز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وكذلك الدروس المستفادة في تنفيذها الكامل. كما يشمل، على سبيل المثال، التجارب الناجحة وأفضل الممارسات. وفي هذا السياق، يستند التقرير إلى دراسات حديثة وتحليلات أجرتها منظومة الأمم المتحدة، ونتائج مداولات حكومية دولية، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومناقشات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من المحافل والمناقشات ذات الصلة. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة (A/73/81-E/2018/59)، المقدم عملاً بالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٧٢.

* A/73/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

270818 220818 18-12026 (A)



أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٧٢، التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، وأن يدرج في التقرير تحليلاً شاملاً وموضوعياً بشأن ما لم يتحقق بعد من جدول أعمال القرن ٢١: برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بما في ذلك موضوعات تتعلق بالديناميات الديمغرافية، والتجارة، وموارد الأراضي، والمواد الكيميائية السمية، وتلوث المياه الجوفية، والنفايات، ونقل التكنولوجيا والتعاون بشأنها، وتعزيز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وأن يدرج أيضاً الدروس المستفادة في تنفيذها الكامل، فضلاً عن التجارب الناجحة وأفضل الممارسات.

٢ - ويستند التقرير إلى دراسات حديثة وتحليلات أجرتها هيئات ومنظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ونتائج مداولات حكومية دولية، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومناقشات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المحافل والمناقشات ذات الصلة. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٦/٧٢ بشأن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/73/81-E/2018/59).

ثانياً - من جدول أعمال القرن ٢١ إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ألف - التقييم الإجمالي

٣ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، شهد العالم تغييرات عميقة في الخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة وسياساتها وتنفيذها. وخلال رحلة التطور من فكرة غير معروفة نسبياً إلى إطار سياسي عالمي ملهم، قادت التنمية المستدامة خطوات المجتمع الدولي نحو إحداث نقلة نوعية في التوجّه، ويرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الدور القيادي الذي قامت به الأمم المتحدة. ويمثل المؤتمر مرحلة هامة في مساعي الأمم المتحدة لإنقاذ الكوكب، وقد عقد بعد ٢٠ عاماً من المؤتمر السابق عليه المعقود في استكهولم، وأدى إلى إبرام اتفاقات دولية، بما في ذلك اتفاقيات ملزمة قانوناً وأفكار ومفاهيم بلورتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية. وفي عام ١٩٨٧، عرفت اللجنة التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبّي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وهو تعريف تم تطبيقه في الخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة خلال السنوات العشرين التالية.

٤ - وأدى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى ظهور عدد من الصكوك الدولية التي ما زالت تمثل مصدر إلهام وتوجيه للتنمية المستدامة، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١ الرائد، الذي كان مخططاً أولاً لتنفيذ سياسات التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

الذي تم تضمينه مجموعة مبادئ مكونة من ٢٧ مبدأً. وقد روج الإعلان لمفاهيم مثل محورية الإنسان في شواغل التنمية المستدامة (المبدأ ١) وإعطاء الأولوية للقضاء على الفقر (المبدأ ٥)؛ وأهمية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية وتساويها في الأهمية مع التنمية (المبدأ ٣ و ٤)؛ والاعتبار الخاص الممنوح للبلدان النامية (المبدأ ٦)؛ ونوقش مبدأ تحمل البلدان مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة (المبدأ ٧). كما تم تكريس مبدئين اقتصاديين هامين في الإعلان: مبدأ تعزيز الملوّث (المبدأ ١٦) والنهج الوقائي (المبدأ ١٥)^(١).

٥ - وأدى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أيضاً إلى إطلاق سلسلة من الصكوك القانونية الدولية التي تناولت قضايا قطاعية محددة، مثل البيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (مبادئ الغابات)، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأرصد السمكية). وبوجه عام، يعتبر المؤتمر حالياً، بوصفه حدثاً دولياً، أحد المحطات الرئيسية في مسيرة تطوير حلول متعددة الأطراف للتحديات العالمية، وعلامة بارزة كانت إيذاناً بدخول عصر جديد على صعيد النهج العالمية المتعددة الأطراف في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عبر الحدود.

٦ - وكان جدول أعمال القرن ٢١ أيضاً أول وثيقة للأمم المتحدة تحدد أدوار ومسؤوليات الجهات صاحبة المصلحة. وقد أثرت فصوله التسعة بشأن المجموعات الرئيسية تأثيراً كبيراً على المشاركة في تنفيذه ورصده^(٢). وكان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بمثابة محطة بالغة الأهمية أدت إلى دخول عدد من الجهات صاحبة المصلحة في علاقة مع الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. وقد تحسنت مشاركة المجموعات الرئيسية، على النحو المبين في الفصل ٢٣، في ظل وجود عمليات رسمية للإقرار بمساهماتها في الحوارات الخاصة بالتنمية المستدامة.

٧ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، شهد العالم صورة مختلطة على صعيد النهوض بالتنمية المستدامة. فقد أحرز تقدم مشجع في عدد من المجالات. بيد أن الرحلة نحو الاستدامة العالمية لم يقطع فيها بشكل عام الشوط الذي توخاه المجتمع الدولي في عام ١٩٩٢. فمن ناحية، تحققت نجاحات ملحوظة في الحد من الفقر المدقع، حيث انتشل مئات الملايين من الناس من براثن الفقر. ومن ناحية أخرى، ما زالت هناك جيوب من الفقر المدقع يصعب القضاء عليها. وتشير أحدث التقديرات العالمية إلى أنّ ١٠,٩ في المائة من سكان العالم، أو ٧٨٣ مليون نسمة، كانوا يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع في عام ٢٠١٣. ويعيش أكثر من نصف أفراد العالم الذين يعانون من الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما يعيش ثلثهم تقريباً في جنوب آسيا (انظر E/2018/64، الفقرتان ٥ و ٦).

(١) United Nations, Department of Social and Economic Affairs, "Issue 1: Development cooperation in the light of sustainable development and the SDGs – Preliminary exploration of the issues", Rio+20 working papers (November 2012).

(٢) Stakeholder Forum for a Sustainable Future, *Review of Implementation of Agenda 21 and the Rio Principles: Synthesis* (January 2012).

٨ - وبعد انخفاض معدلات الجوع العالمي لفترة طويلة، يبدو أنّ هذه المعدلات آخذة في الارتفاع من جديد. فالنزاعات والجفاف والكوارث المرتبطة بتغير المناخ من بين العوامل الرئيسية التي تسبب انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أُحرز في مكافحة الجوع العالمي، الأمر الذي يجعل احتمالات القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ أكثر ضآلة. وتشير التقديرات إلى أنّ معدل نقص التغذية قد ارتفع إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد أن كان ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. وبالقائمة المطلقة، ارتفع عدد ناقصي التغذية في العالم أجمع من ٧٧٧ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٨١٥ مليون شخص في عام ٢٠١٦ (انظر E/2018/64، الفقرة ١٣).

٩ - وبالرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في الالتحاق بالتعليم في جميع أنحاء العالم، بلغ صافي النسب المعدلة للالتحاق بالتعليم ٩١ في المائة للتعليم الابتدائي، و ٨٤ في المائة للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، و ٦٣ في المائة للتعليم فوق الثانوي في عام ٢٠١٤. وبلغ عدد الأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس نحو ٢٦٣ مليون، منهم ٦١ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية. ويوجد أكثر من ٧٠ في المائة من إجمالي الأشخاص غير الملحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا^(٣).

١٠ - وعلى الصعيد الصحي، يعيش عدد أكبر بكثير من الناس حالياً حياة صحية مقارنة بما كان في العقود السابقة، لكن ما زالت هناك أعداد غفيرة من البشر تموت قبل الأوان، وما زالت الأمراض التي يمكن الوقاية منها تحصد أرواح العديد من الناس. فعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٤١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٦، مقابل ٧٨ حالة في عام ٢٠٠٠، أي بنسبة انخفاض قدرها ٤٧ في المائة. وانخفض مجموع عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٥,٦ ملايين حالة وفاة في عام ٢٠١٦، مقابل ٩,٩ ملايين في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك ففي عام ٢٠١٥، توفيت من قُدِّر عددهنّ بـ ٣٠٣ ٠٠٠ امرأة في جميع أنحاء العالم نتيجةً لمضاعفات الحمل والولادة، وبلغ المعدل العالمي لوفيات الأمهات ٢١٦ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. ووقع ثلثا هذه الوفيات تقريباً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (انظر E/2018/64، الفقرة ٢٢).

١١ - وفي عام ٢٠١٥، استُخدم ٥,٢ بلايين شخص خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة - وهي عبارة عن مصدر محسّن للمياه موجود في المكان، ويتاح عند الحاجة إليه ويكون خالياً من التلوث - وهم يمثلون ٧١ في المائة من سكان العالم. غير أن ٢,٣ بليون شخص كانوا لا يزالون يفتقرون حتى إلى المستوى الأساسي لخدمات الصرف الصحي، وكان هناك ٨٩٢ مليون شخص لا يزالون يمارسون التغوط في العراء (انظر E/2018/64، الفقرتان ٥٩ و ٦٠).

١٢ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦، ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء من ٧٨ في المائة إلى ٨٧ في المائة، بينما انخفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون دون إمكانية الحصول على الكهرباء إلى أقل قليلاً من بليون شخص. وحتى مع هذا التقدم، لا يزال هناك ٣ بلايين شخص يطهون الطعام باستخدام أنواع من الوقود والمواقد الملوثة (انظر E/2018/64، الفقرتان ٦٧ و ٦٨).

(٣) انظر: <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg4>.

١٣ - وفي عام ٢٠١٥، كانت الغابات تغطي حوالي ٤ بلايين هكتار، أو ٣١ في المائة من مساحة اليابسة في العالم. وعلى الرغم من الانخفاض في مساحة الغابات خلال العقود الأخيرة، انخفض معدل فقدان الغابات بنسبة ٢٥ في المائة منذ الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وحدث معظم الخسائر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ويعزى ذلك أساساً إلى توسع الأنشطة الزراعية. ومما ييشر بالخير أن نسبة مساحة الغابات المحمية والغابات المشمولة بخطط الإدارة الطويلة الأجل أخذت في الازدياد (E/2018/64، الفقرة ١١٦).

١٤ - وبدأ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أيضاً لمواجهة العالمية لتغير المناخ من خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فقد حُدد في تلك الاتفاقية إطار للإجراءات التي تهدف إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للحيلولة دون "التدخل الخطير من جانب البشر في النظام المناخي". والآن يكاد يكون جميع دول العالم أطرافاً في الاتفاقية، التي بدأ نفاذها في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤، حيث يبلغ عدد الأطراف فيها ١٩٧ دولة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، انعقدت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في باريس واعتمدت اتفاق باريس، وهو اتفاق عالمي يرمي إلى الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين في حدود تقل كثيراً عن درجتين مئويتين، بهدف دفع الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

١٥ - وظلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقة والصناعة في العالم مستقرة منذ عام ٢٠١٤، ولكن مجموع انبعاثات غازات الدفيئة لا يزال يرتفع ببطء. أما مجموع الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة، بما في ذلك الانبعاثات الناجمة عن استخدام الأراضي وتغير أنماط استخدام الأراضي والحراجة، فيقدر أنه بلغ نحو ٥١,٩ جيجاوطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٦. ويتجلى من تقييم فجوة الانبعاثات وتفاوت التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات المقدمة بموجب اتفاقات كانكون والمساهمات المحددة وطنياً أن الفرق كبير بين الطموحات والالتزامات الجماعية الحالية والتدابير اللازمة للوفاء بالأهداف المحددة لدرجات الحرارة في اتفاق باريس^(٤).

١٦ - وعلى العموم، لئن كانت المبادئ التاريخية والرائدة والاتفاقيات والتطلعات وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد ألهمت المبادرات والإجراءات لأكثر من عقدين، فإن هذه المبادرات والإجراءات، ككل، غير كافية بكل بساطة لمواجهة التحديات المتزايدة على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. والآن يجري المضي قدماً في الأعمال غير المنجزة للمؤتمر من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

باء - الديناميات الديمغرافية

١٧ - يرد في الفصل ٥ من الباب الأول من جدول أعمال القرن ٢١ اعتراف بالعلاقة التآزرية بين الاتجاهات والعوامل الديمغرافية والتنمية المستدامة. ويضع نمو السكان والإنتاج في العالم، إلى جانب أنماط الاستهلاك غير المستدامة، ضغطاً متزايداً الشدة على قدرة الكوكب على حفظ الحياة. وهذه العمليات

United Nations Environment Programme, *The Emissions Gap Report 2017: A UN Environment Synthesis* (٤)
Report (November 2017).

التفاعلية تؤثر على استخدام الأراضي والمياه والهواء والطاقة وغيرها من الموارد. وتواجه المدن السريعة النمو مشاكل بيئية كبرى، ما لم تكن إدارتها جيدة. وتتطلب الزيادة في عدد المدن وحجمها إيلاء مزيد من الاهتمام لمسائل الحكم المحلي والإدارة البلدية. وتشكل الأبعاد الإنسانية عناصر رئيسية لا بد من النظر فيها ضمن هذه المجموعة من العلاقات المعقدة، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الملائم في السياسات الشاملة للتنمية المستدامة.

١٨ - وقد تضمن جدول أعمال القرن ٢١ دعوة إلى بذل جهود لإدماج الاتجاهات والعوامل الديمغرافية في تحليل القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية في العالم؛ والتوصل إلى فهم أفضل للعلاقات بين الديناميات السكانية والتكنولوجيا والسلوك الثقافي والموارد الطبيعية ونظم حفظ الحياة؛ وتقييم مدى قابلية التضرر لدى البشر في المناطق والمراكز السكانية ذات الحساسية الإيكولوجية لتحديد أولويات العمل على جميع المستويات، مع مراعاة الكاملة للاحتياجات المحددة مجتمعيًا.

١٩ - وجرى تناول هذه المسائل بمزيد من التفصيل في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقد بالقاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، حيث أكد المشاركون في المؤتمر على ضرورة تكثيف الجهود في السنوات الخمس والعشر والعشرين القادمة في مجموعة متنوعة من الأنشطة السكانية والإنمائية، مع مراعاة المساهمة الحاسمة التي يقدمها التثبيث المبكر لعدد سكان العالم في إنجاز التنمية المستدامة. وسلطوا الضوء أيضا على أهمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للديناميات الديمغرافية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالنمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة؛ والتعليم، وبخاصة تعليم الفتيات؛ والإنصاف والمساواة بين الجنسين؛ والحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ وإتاحة حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية.

٢٠ - وفي خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، أدمجت الديناميات الديمغرافية ضمن الإجراءات المتعلقة بتحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية شتى، بما في ذلك الشؤون الجنسية والطفل والصحة والاستهلاك والتنمية الإقليمية.

٢١ - وتواصل نهج الإدماج في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، بربط الديناميات الديمغرافية بالإجراءات المتعلقة بالتوسع الحضري والهجرة والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية والريفية والحضرية. وبالإشارة إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تضمنت الوثيقة الختامية دعوة إلى التنفيذ التام والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وما جاء في الوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالنهوض بالصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في هذا السياق. وأكد المؤتمر على الأبعاد الاجتماعية، مشددا على ضرورة إتاحة خدمات الصحة الإنجابية للجميع، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.

٢٢ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حدث تغيير كبير في مجال السكان. وتفيد أحدث النتائج الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(٥) بأن عدد سكان العالم بلغ تقريبا

(٥) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم، تنقيح عام ٢٠١٧ - النتائج الرئيسية والجدول الأول، ورقة العمل رقم ESA/P/WP/248.

٧,٦ بلايين نسمة في منتصف عام ٢٠١٧، ويعني ذلك أن عدد السكان قد ازداد بنحو بليون نسمة خلال السنوات الاثني عشرة الماضية. ويعيش ٦٠ في المائة من سكان العالم في آسيا (٤,٥ بلايين)، و ١٧ في المائة في أفريقيا (١,٣ بليون)، و ١٠ في المائة في أوروبا (٧٤٢ مليون)، و ٩ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٦٤٦ مليون)، بينما يعيش ٦ في المائة في أمريكا الشمالية (٣٦١ مليون) وأوقيانوسيا (٤١ مليون).

٢٣ - وعلى الرغم من تباطؤ معدلات النمو السكاني، فإن عدد سكان العالم لا يزال ينمو بمقدار ٨١ مليون شخص في السنة. وبحلول عام ٢٠٣٠، وهو العام المستهدف لخطة عام ٢٠٣٠، سيتعين أن يُعيل الاقتصاد العالمي ما يقرب من ٩ بلايين نسمة. وباستثناء أوروبا، حيث يتوقع أن ينخفض مجموع السكان بنسبة تقل قليلاً عن ١ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، يتوقع أن ينمو عدد السكان في جميع المناطق الأخرى بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. وسيحدث في أفريقيا أكثر من ٤٠ في المائة من الزيادة المطلقة في عدد السكان، ويعني ذلك أن المنطقة سيكون فيها قرابة خمس العدد الكلي لسكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٤ - ومن منظور تاريخي، كان نمو سكان العالم خلال السنوات الستين الماضية نمواً لم يسبق له مثيل. فقد تضاعف عدد سكان العالم منذ عام ١٩٦٩، مما يعكس التقدم المحرز في مكافحة الأمراض المعدية وأمراض الطفولة والحد من عبء الوفيات المبكرة والوفيات التي يمكن تفاديها، لا سيما في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن النمو السريع في عدد سكان العالم، بالاقتران مع زيادة الرخاء، وارتفاع مستويات المعيشة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، أدى إلى شواغل متزايدة بشأن تأثير أنشطة البشر على البيئة والتحديات المستمرة في مجالات رعاية صحة الأم والطفل، وحصول الجميع على الرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين، من بين مجالات أخرى. ويجري التصدي لهذه التحديات في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٢٥ - ومن أمثلة المبادرات الناجحة المتعلقة بالديناميات الديمغرافية نموذج مشاريع الشباب، الذي نفذته صندوق الأمم المتحدة للسكان كي يتسنى للشباب ليس اكتساب مهارات تؤهلهم للعمل فحسب، ولكن أيضاً اكتساب المعارف وتعلم سلوك اتخاذ قرارات آمنة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والجنسية^(٦).

جيم - التجارة

٢٦ - يتناول الفصل ٢ من الباب الأول من جدول أعمال القرن ٢١، والفصلان الخامس والعاشر من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ موضوع التجارة والتنمية المستدامة. ففي جدول أعمال القرن ٢١، دعت الحكومات إلى مواصلة إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على الانفتاح وعدم التمييز والإنصاف من شأنه أن يتيح لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، تحسين هياكلها الاقتصادية ومستوى معيشة سكانها عن طريق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ وتحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق؛ وتحسين أداء أسواق السلع الأساسية والتوصل إلى سياسات سليمة ومتلائمة ومتسقة بشأن السلع الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي بغية ضمان المساهمة المثلى لقطاع السلع الأساسية

(٦) للاطلاع على مثال محدد، انظر الرابط التالي: www.unfpa.org/news/youth-offer-solutions-global-problems-if-leaders-take-action-now.

leaders-take-action-now

في التنمية المستدامة، مع مراعاة الاعتبارات البيئية؛ وتعزيز ودعم السياسات المحلية والدولية التي تجعل النمو الاقتصادي وحماية البيئة يتبادلان الدعم.

٢٧ - ووردت في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على جميع المستويات لمواصلة إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز ويستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به من شأنه أن يعود بالفائدة على جميع البلدان في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. كما وردت فيها دعوة إلى اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتعزيز قدرات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لكي تستفيد من الفرص التي يتيحها تحرير التجارة وذلك عن طريق التعاون الدولي والتدابير الرامية إلى تحسين الإنتاجية وتنويع السلع وزيادة القدرة على المنافسة وقدرة المجتمعات المحلية على تنظيم المشاريع وتطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات.

٢٨ - وتشير تجارب العقود الأخيرة إلى أن توسيع التجارة أمر أساسي للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. فالبلدان التي تشارك بنشاط في التجارة الدولية غالباً ما تنمو بشكل أسرع وتهيئ مزيداً من الفرص للتنمية المستدامة. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، توسع نطاق المناقشات التجارية ليشمل التعريفات الجمركية على الواردات والتدابير غير الجمركية التي تحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق. وإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدان النامية أن تتصدى للتحديات المعوقة التي تعرقل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مثل الافتقار إلى الهياكل الأساسية.

٢٩ - ورغم توسع التجارة عموماً، بزيادة حجمها من حوالي ٤ تريليونات دولار (صادرات السلع) في عام ١٩٩٢ إلى نحو ١٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، فإن الركود الذي شهدته التجارة العالمية منذ عام ٢٠١١ اقترب من انقطاع في توسع حصص المناطق النامية وأقل البلدان نمواً من الأسواق العالمية. فقد انخفضت حصة المناطق النامية في صادرات السلع العالمية لمدة سنتين متتاليتين، من ٤٥,٤ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٤٤,٢ في المائة عام ٢٠١٦، وينطوي ذلك على تناقض حاد مع الارتفاع في المتوسط السنوي البالغ ١,٢ نقطة مئوية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٢. أما أقل البلدان نمواً، فقد انخفضت حصتها من صادرات السلع العالمية من ١,١ في المائة عام ٢٠١٣ إلى ٠,٩ في المائة عام ٢٠١٦، مقارنة بالزيادة التي لوحظت بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣ من ٠,٦ إلى ١,١ في المائة. ولوحظ اتجاه مماثل في صادرات الخدمات: فقد بلغت الحصة المنسوبة إلى أقل البلدان نمواً من هذه الصادرات ٠,٧٤ في المائة في عام ٢٠١٦، ويمثل ذلك انخفاضاً طفيفاً مقارنة بمستواها في عام ٢٠١٣. ويمكن أن يعزى قدر كبير من انخفاض حصة هذه البلدان من الصادرات العالمية إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية، حيث إن صادرات العديد من أقل البلدان نمواً تتركز في السلع الأساسية مثل المعادن والخامات والوقود (انظر E/2018/64، الفقرة ١٤٢).

٣٠ - وفي التقرير المتعلق بالتجارة والتنمية لعام ٢٠١٧ (TD/B/62/2)، أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أنه في البيئة العالمية الحالية الصعبة التي لا يمكن التنبؤ بها، سيلزم التعجيل بالجهود الرامية إلى بناء اقتصادات ومجتمعات شاملة للجميع. وسيلزم أيضاً تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف باعتباره من المنافع العامة العالمية، مع تحديد زخمه وإبراز أهميته، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣١ - ومن الأمثلة على قصص النجاح المتعلقة بالتجارة والتنمية المستدامة مبادرة المعونة لصالح التجارة، التي أطلقت في عام ٢٠٠٥ لمعالجة القيود المتصلة بجانب العرض وبالهياكل الأساسية المتصلة

بالتجارة التي كثيرا ما تعوق مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية. ومنذ إطلاق المبادرة، صُرف ٣٠٠ بليون دولار تقريبا. وتلقى نحو ١٤٦ بلدا من البلدان النامية معونة لصالح التجارة، لا سيما في آسيا (٤١,٥ في المائة) وأفريقيا (٣٨,٧ في المائة)، وتوجهت نسبة ٢٧ في المائة من مجموع المعونة إلى أقل البلدان نموا^(٧).

دال - موارد الأراضي

٣٢ - يمثل النهج المتكامل لتخطيط موارد الأراضي وإدارتها موضوع الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١، حيث يتناول الفصل الجوانب المشتركة عبر القطاعات في صنع القرارات المتعلقة بالاستخدام والتنمية المستدامين للموارد الطبيعية، بما فيها التربة والمعادن والمياه والكائنات الحية التي تحتوي عليها الأراضي. ولا تزال إدارة موارد الأراضي تسترشد بهذه النظرة الواسعة التكاملية لموارد الأراضي، التي تتسم بأهمية بالغة لنظم حفظ الحياة والقدرة الإنتاجية للبيئة. وقد تضمن جدول أعمال القرن ٢١، من بين ما تضمن، دعوة إلى تكريس الجهود لاستعراض ووضع سياسات لدعم أفضل استخدام ممكن للأراضي والإدارة المستدامة لموارد الأراضي في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، وتحسين وتعزيز نظم تخطيط الأراضي وموارد الأراضي وإدارتها وتقييمها في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٠. وتطور التركيز على الإدارة المتكاملة للأراضي بدرجة أكبر في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، التي أدمجت فيها إدارة الأراضي مع مواضيع من قبيل الزراعة والمياه والغابات والتصحر والمدن المستدامة.

٣٣ - وورد في الفقرة ٢٠٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إقرار بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإدارة الجيدة للأراضي، بما فيها التربة، وبمساهمتها في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وفي هذا السياق، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء التحديات التي يضعها التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في طريق التنمية المستدامة، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وفي الوقت نفسه، سلطت الدول الأعضاء الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لعكس مسار تدهور الأراضي وتعبئة الموارد المالية من المانحين من القطاعين العام والخاص وتنفيذ كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨).

٣٤ - وعلاوة على ذلك، اعترفت الدول الأعضاء في الفقرتين ٢٠٧ و ٢٠٨ من الوثيقة الختامية بأهمية الشراكات والمبادرات الرامية إلى صون موارد الأرض، وشددت على أهمية مواصلة تطوير وتنفيذ أساليب ومؤشرات سليمة ذات أسس علمية وشاملة اجتماعيا لرصد وتقييم مدى التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وتم التطرق أيضا إلى أهمية الجهود الرامية إلى تشجيع البحث العلمي وتعزيز الأساس العلمي للأنشطة الرامية إلى مواجهة التصحر والجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر.

٣٥ - ويشكل تدهور الأراضي تهديدا لأسباب معيشة أكثر من بليون شخص. ولا يزال تدهور التربة والأراضي مستمرا نتيجة لتزايد المنافسة على استخدام الأراضي، مما يقوض الأمن والتنمية في جميع

(٧) Organization for Economic Cooperation and Development and World Trade Organization, *Aid for Trade at a Glance: Promoting Trade, Inclusiveness and Connectivity for Sustainable Development* (2017) والرابط التالي: www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/a4t_e/aid4trade_e.htm.

البلدان. ومن عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٣، أظهر ما يقرب من خمس مساحة اليابسة التي يكسوها الغطاء النباتي اتجاهًا نحو التدهور المستمر في الإنتاجية، ويعزى ذلك أساسًا إلى طريقة استخدام الأراضي والمياه وإدارتها. وتضرر ما يصل إلى ٢٤ مليون كيلومتر مربع من الأراضي (أي ما يعادل مساحة الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة)، منها ١٩ في المائة من الأراضي الزراعية و ١٦ في المائة من الأراضي الحرجية و ١٩ في المائة من الأراضي العشبية و ٢٨ في المائة من المراعي. وبالنسبة للأراضي العشبية والمراعي، فإن حجم المناطق التي تواجه انخفاضًا في الإنتاجية يفوق حجم المناطق التي تُظهر ارتفاعًا في الإنتاجية على مستوى العالم. وأمريكا الجنوبية وأفريقيا هما أشد المتضررين من تراجع الإنتاجية، حيث تؤدي المراحل المتقدمة من تدهور الأراضي إلى التصحر في بعض المناطق الجافة فيهما. ويمثل عكس مسار هذه الاتجاهات المقلقة من خلال الإدارة المستدامة للأراضي مفتاح تحسين أسباب المعيشة لأكثر من بليون شخص يعيشون في الأراضي المتدهورة وتحسين قدرتهم على التحمل^(٨).

٣٦ - وأدجت الأعمال غير المنجزة فيما يتعلق بإدارة الأراضي في الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. ويلزم توسيع نطاق الجهود المبذولة في هذا الصدد من أجل إدارة الأراضي والأشجار والغابات والمحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك بطريقة أكثر استدامة وتكاملاً، مع أخذ المعارف الإيكولوجية الزراعية في الاعتبار.

٣٧ - وثمة قصة نجاح في إدارة موارد الأراضي تتمثل قيام المركز القومي للبحوث الهندسية لتكنولوجيا جونكاو في جامعة فوجيان للزراعة والغابات في الصين بتطوير تكنولوجيا جونكاو (جون تعني الفطر و كاو تعني العشب) من خلال مشروع دعمه الصندوق الاستئماني للسلام والتنمية التابع للأمم المتحدة. فقد مكنت هذه التكنولوجيا المزارعين في المناطق الجبلية والمناطق التي تعاني من الجفاف وتدهور الأراضي والتصحر من زراعة عدة أنواع من الفطر المغذي باستخدام الأعشاب المجففة والمقطعة دون قطع الأشجار أو الإضرار بالبيئة^(٩).

هاء - المواد الكيميائية السمية وتلوث المياه الجوفية والنفايات

٣٨ - حظيت الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية، تمشياً مع مبادئ التنمية المستدامة والحاجة إلى تحسين نوعية الحياة للبشرية، باهتمام خاص في الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١. وحددت ستة مجالات برنامجية يلزم فيها اتخاذ إجراءات وهي: (أ) توسيع نطاق التقييم الدولي للمخاطر الكيميائية وتسريع وتيرته؛ (ب) موازنة تصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛ (ج) تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية السمية والمخاطر الكيميائية؛ (د) وضع برامج للحد من المخاطر؛ (هـ) تعزيز الإمكانات والقدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية؛ (و) منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة.

(٨) United Nations Environment Programme, *Food Systems and Natural Resources: A Report of the Working*

Group on Food Systems of the International Resources Panel (2016).

(٩) انظر: www.juncao.org.

٣٩ - وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، جدد المجتمع الدولي التزامه، على النحو المعلن في جدول أعمال القرن ٢١، بكفالة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها والنفائات الخطرة من أجل التنمية المستدامة وحماية الصحة البشرية والبيئة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت الدول الأعضاء هدفاً يتمثل في أن تكفل، بحلول عام ٢٠٢٠، أن المواد الكيميائية تُستعمل وتُنتج بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة إلى أدنى حد، وذلك باستخدام إجراءات شفافة وقائمة على أساس علمي لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر ومع مراعاة النهج الوقائي المبين في المبدأ ١٥ من إعلان ريو، وأن تدعم البلدان النامية في تعزيز قدرتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائات الخطرة بتقديم المساعدة التقنية والمالية لها.

٤٠ - وفي هذا السياق، ترد سبعة مجالات عمل ذات أولوية في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، منها تشجيع الشراكات لتعزيز الأنشطة الرامية إلى تحسين الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفائات الخطرة، وتنفيذ اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، والتوعية بالمسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفائات الخطرة، والتشجيع على جمع بيانات علمية إضافية واستخدامها.

٤١ - وفي الفقرة ٨٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أعاد المجتمع الدولي التأكيد على ذلك الالتزام بالتسليم بإسهام الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة، ومنها اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

٤٢ - وثمة صلة وثيقة بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والوقاية من تلوث المياه الجوفية. فتحسين الوصول إلى مصادر المياه المأمونة يعتمد على الجهود الرامية إلى حماية الموارد المائية من المستويات الضارة من الملوثات الكيميائية التي تشكل شواغل صحية كبيرة، ومنها الزرنيخ والفلوريد. والتعرض الطويل الأمد للزرنيخ غير العضوي في المياه المستخدمة في الشرب والطهي وإعداد الطعام يسبب التسمم المزمن بالزرنيخ، مما يؤدي إلى الإصابة بآفات الجلد والسرطان. ويمثل وجود الزرنيخ في المياه الجوفية مشكلة واسعة الانتشار وكبيرة في بعض المناطق. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ١٩ و ٣٩ مليون شخص في بنغلاديش مهددون بالتعرض للزرنيخ بدرجات تركيز أعلى من القيم الإرشادية التي حددتها منظمة الصحة العالمية. ويمكن للتعرض للمواد الكيميائية الخطرة في مياه الصرف الصحي أن يشكل أيضاً خطورة على الصحة العامة، وخاصةً في المناطق التي تشهد المراحل النهائية من الأنشطة الصناعية مثل التعدين والصناعة التحويلية^(١٠).

٤٣ - وتمشيا مع الغاية ٦-٣ من أهداف التنمية المستدامة، سيشكل منع التلوث عنصراً أساسياً في الحلول طويلة الأجل. ويجب تقليل التلوث الكيميائي الناتج عن الصناعة والزراعة من المنبع. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتنظيم استخدام مبيدات الآفات وبناء مدافن القمامة أو محطات البنزين على الأراضي التي تحتوي على المياه الجوفية وتنفيذ العمليات الكبيرة المتعلقة بالحيوانات الحبيسة بالقرب من مصادر المياه الجوفية المعرضة للخطر، وغير ذلك من الأنشطة.

United Nations, Sustainable Development Goal 6 Synthesis Report 2018 on Water and Sanitation (New York (١٠) .York, 2018).

٤٤ - وستستمر معالجة الأعمال غير المنجزة المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات وتلوث المياه الجوفية في إطار أهداف التنمية المستدامة ٣ و ٦ و ١٢ والغايات الأخرى ذات الصلة.

٤٥ - وثمة قصة نجاح في مجال إدارة المواد الكيميائية السمية وتلوث المياه الجوفية والنفايات تتمثل في المشروع الذي موله الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة من أجل تعزيز قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وموظفي الإرشاد وتجار المحاصيل الزراعية في مجال الاستخدام الرشيد لمبيدات الأعشاب. فقد ساعد المشروع تلك المجموعات الرئيسية على تحسين معرفتها بالاستخدام الآمن لمبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات الأخرى من أجل تحسين غلة المحاصيل وحماية صحة المجتمعات المحلية ومنع الإضرار بالبيئة^(١١).

واو - نقل التكنولوجيا والتعاون بشأنها وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة

٤٦ - في الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١، عولجت مسألة أنماط الاستهلاك المتغيرة. كما ورد في عدة أجزاء من الوثيقة اعترافاً بالطابع الواسع النطاق لهذا التحدي ومعالجة له، لا سيما في الأجزاء المتعلقة بالطاقة والنقل والنفايات، وفي الفصول التي تتناول الأدوات الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، وفي الفصل ٥ المتعلق بالديناميات الديمغرافية والاستدامة. وتضمن جدول أعمال القرن ٢١ أيضاً دعوة لاتخاذ إجراءات لوضع سياسات واستراتيجيات وطنية للتشجيع على إحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك غير المستدامة.

٤٧ - وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، أُعيد تأكيد الأهمية الحاسمة للعمل على النهوض بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة. ففي الفصل الثالث، جرى التأكيد على أن إحداث تغييرات جذرية في الطريقة التي تتبعها المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وينبغي أن تعزز جميع البلدان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وأن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة في هذا المجال وأن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، آخذة في الاعتبار مبادئ إعلان ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو الوارد في المبدأ ٧. وينبغي أن تؤدي الحكومات والمنظمات الدولية المعنية والقطاع الخاص وكافة المجموعات الرئيسية دوراً فعالاً في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

٤٨ - وفي الوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أقر المجتمع الدولي بأن اتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتصل بأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة حيثما كانت يظل عنصراً أساسياً لمعالجة قضية الاستدامة البيئية، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستغلالهما استغلالاً مستداماً، وتجديد الموارد الطبيعية، وتعزيز النمو العالمي المطرد والمنصف والشامل للجميع. وفي ذلك السياق، اعتمدت الدول الأعضاء إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (انظر A/CONF.216/5، المرفق).

٤٩ - وتبين الدراسات الحديثة عموماً أن وضع سياسات وطنية بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يشير إلى اتجاهات إيجابية، ويتضح ذلك من خلال التزايد شبه المستمر في عدد هذه السياسات

(١١) انظر: [www.saicm.org/Resources/SAICMStories/Lesothofoodsecurityproperuseofpesticides/tabid/6283/language/en-](http://www.saicm.org/Resources/SAICMStories/Lesothofoodsecurityproperuseofpesticides/tabid/6283/language/en-GB/Default.aspx)

[GB/Default.aspx](http://www.saicm.org/Resources/SAICMStories/Lesothofoodsecurityproperuseofpesticides/tabid/6283/language/en-GB/Default.aspx)

والصكوك منذ عام ٢٠٠٢. وإجمالاً، قام ٧١ بلداً إضافة إلى الاتحاد الأوروبي بتوثيق سياساتهم الكلية وصكوكهم التنظيمية أو الطوعية أو الاقتصادية التي تدعم التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. واستناداً إلى مصادر أخرى للمعلومات، فإن ١٠٩ بلدان لديها، أو كان لديها، سياسات ومبادرات وطنية تتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(١٢).

٥٠ - ورغم التقدم الواضح المحرز في وضع السياسات والموارد المعرفية والأدوات التقنية، فإن تطبيق هذه السياسات والموارد والأدوات وتنفيذها من أجل تعزيز حدوث تغييرات فعلية وملموسة في الممارسات والآثار لا يزالان محدودين. وفيما يتعلق بالامتثال للاتفاقات البيئية، على سبيل المثال، وفي حين أن بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون يسجل معدل امتثال يبلغ ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بنقل المعلومات المتصلة بتنفيذ الالتزامات، فإن اتفاقية روتردام تسجل معدلاً يبلغ ٧١ في المائة، بينما تصل معدلات الإبلاغ بالنسبة لاتفاقية بازل واتفاقية استكهولم في انخفاضها إلى ما يعادل ٥٧ و ٥١ في المائة، على التوالي^(١٣).

٥١ - ومن حيث الاتجاهات في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فقد ازداد نصيب الفرد من بصمة المواد في البلدان النامية من خمسة أطنان متريّة في عام ٢٠٠٠ إلى تسعة أطنان متريّة في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل تحسناً ملحوظاً في مستوى المعيشة المادية لتلك البلدان. وتُعزى معظم تلك الزيادة إلى تنامي استخدام المعادن اللافلزية، مما يشير إلى حدوث نمو في مجالي الهياكل الأساسية والتشييد.

٥٢ - وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من بصمة المواد في البلدان النامية قد طرأت عليه زيادة كبيرة، فإن نصيب الفرد من هذه البصمة في البلدان المتقدمة النمو ما زال يمثل ما لا يقل عن ضعف نصيب الفرد في البلدان النامية بالنسبة لجميع أنواع المواد. وعلى وجه الخصوص، فإن بصمة المواد للوقود الأحفوري في البلدان المتقدمة النمو تتجاوز أربعة أضعاف البصمة المسجلة في البلدان النامية. وبما أن الوقود الأحفوري يؤثر تأثيراً مباشراً في البيئة بطرق مختلفة، فإن ضرورة فصل استخدامه عن النمو الاقتصادي أمر أساسي لتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٥٣ - والأغذية والزراعة هما قطاعان يواجهان تحديات هائلة فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك المستدامين. ففي البلدان النامية، يضيع ثلث الأغذية المنتجة في عمليتي الإنتاج والنقل، في حين يضيع ٤٠ في المائة من الأغذية في البلدان المتقدمة النمو في تجارة التجزئة. وينبغي للحكومات أن تعزز الشُّجج القائمة على الأدلة والعلم للحد من فقدان الأغذية وهدرها، وأن تطبّق الابتكارات وتنقذ الإصلاحات في مجال السياسة العامة بُغية إيجاد نُظُم غذائية مستدامة ومغذية، بما في ذلك إصلاح نظام الإعانات، وكذلك الضرائب التي تُفرض على الأغذية ذات الانبعاثات الكثيفة (انظر E/HLPF/2018/6، الفقرة ٥٨).

٥٤ - وتضطلع المشاريع المتناهية الصغر والمشاريع غير الرسمية بدور أساسي في النهوض بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وتمتلك تلك المشاريع

United Nations, Department of Social and Economic Affairs, "2018 HLPF Review of SDGs implementation: SDG 12 (١٢)

Ensure sustainable consumption and production patterns – Status of Progress on SDG 12". – متاح على الرابط

التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/196532018backgroundnotesSDG12.pdf>.

(١٣) المرجع نفسه.

إمكانات في مجال الابتكار ونشر التكنولوجيا ينبغي مراعاتها لدى تشجيع التكنولوجيات التي تحقق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ولا بد من أن تستهدف الجهود المبذولة المجتمعات المحلية الفقيرة، وأن توسّع نطاق الشراكات وتعزز العلم والتكنولوجيا من خلال العمل والاستخدام والتصرف (انظر E/HLPF/2018/6، الفقرة ٥٩).

٥٥ - وتجري حالياً متابعة ما لم ينجز بعد من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتصل بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في إطار خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما من خلال الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة. وتمثل أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أحد أكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الآثار التي تلحق بالبيئة، والنهوض برفاه الإنسان. ولن يؤدي إنجاز تلك الأنماط إلى تحقيق الهدف ١٢ فحسب، بل سيكون له أيضاً في الوقت نفسه إسهام كبير، مباشر أو غير مباشر، في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة تقريباً.

٥٦ - ويمكن للإنتاج الأكثر اقتصاداً في استخدام الموارد أن يتيح أيضاً الفرص لزيادة الإنتاجية، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه آثار إيجابية في القيمة المضافة ومن ثم في أجور العمال. وثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لأنها تواجه تحديات أكبر فيما يتعلق بتحسين كفاءة استخدامها للموارد والطاقة.

٥٧ - ولا بد أن يكون هناك تحول بعيداً عن النماذج الاقتصادية التي تمنح أهمية للنمو من أجل النمو في حد ذاته والتوجه نحو عقلية جديدة تُحترم فيها القيود الإيكولوجية، ويُعترف فيها بكون الاقتصاد جزءاً من الطبيعة، ويُدعم فيها مفهوم العيش في انسجام مع الطبيعة (على النحو المبين بصفة خاصة في الغايات ٤-٨، و ١٢-٢ و ١٢-٨ من أهداف التنمية المستدامة).

٥٨ - وهناك عدد من المسائل المواضيعية المترابطة مع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مثل العمل المتعلق بالمناخ، والنقل المستدام، وحفظ الموارد في البحار والمحيطات، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية. فعلى سبيل المثال، في خطة عام ٢٠٣٠ بكاملها واتفاق باريس، حُدِّدت مجموعة من الأهداف الشاملة المحدثّة للتحول بهدف الانتقال بجميع البلدان إلى مسار إنمائي مستدام ومنخفض الكربون. ويترابط هذان الصكان ترابطاً عميقاً ويُظهران إمكانات كبيرة لتحقيق المنفعة المتبادلة، وتوجد في صميمهما ضرورة التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. والهدف ١٢ أساسي للتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وللفصل انبعاثات غازات الدفيئة عن النمو الاقتصادي. وبالنسبة لحلول النقل المستدام، تكتسي مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مثل الكفاءة في استخدام الموارد، أهمية كبيرة. ويمكن دعم إنجاز النقل المستدام من خلال السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق تلك الأنماط في كلا جانبي العرض والطلب من قطاع النقل^(١٤).

٥٩ - وتوجد صلة دالة بين أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ومسألة التلوث بالمواد البلاستيكية في المحيطات. إذ يأتي من الأراضي اليابسة ٨٠ في المائة من إجمالي التلوث في البحار، بما في ذلك قرابة ٨ ملايين طن من النفايات البلاستيكية سنوياً. ويمكن إيجاد حلول لتلك المشكلة في نهج إدارة دورة

(١٤) المرجع نفسه.

الحياة، الذي يهدف إلى تجنب الاستخدام غير الضروري للمواد البلاستيكية، ومنع الهدر، وكفالة تصميم هذه المواد لجمعها وإعادة استخدامها وتدويرها وإدارة انتهاء صلاحيتها.

٦٠ - وسيكون التعاون التكنولوجي، ولا سيما في التكنولوجيات التي تساعد على الحد من استهلاك الموارد، ومن التلوث والانبعاثات، وعلى تعزيز الكفاءة في استخدام المواد، من الأمور الحاسمة لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتشمل المجالات التي يمكن للبلدان النامية أن تستفيد فيها من تعزيز التعاون التكنولوجي إمدادات المياه، والكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، والإنتاج الزراعي، والصناعة المستدامة، والبناء والتشييد، والنقل، والتكنولوجيات المستخدمة في الاستهلاك المرن، والاقتصاد التشاركي. ويكتسي فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية أهمية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن أن يؤدي اتباع نهج الاقتصاد الدائري، المقترن بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، إلى تحسين تماسك النظام الاقتصادي الاجتماعي العالمي برمته.

٦١ - ويشكل تطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئياً ونشرها أمرين محوريين لنجاح خطة عام ٢٠٣٠. وستحتاج جميع البلدان إلى تكنولوجيات ملائمة وخبرة فنية من أجل دعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع والابتعاد في الوقت ذاته عن الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، مع بذل جهود في ذلك يتوافق حجمها مع حجم ذلك التحدي.

٦٢ - ومن الضروري أيضاً تعزيز الاستثمار في تكنولوجيات الاستخدام النهائي الجديدة والكفؤة (مثل تكنولوجيات الطاقة المتجددة) من خلال وضع أطر للسياسات العامة واستراتيجيات للحد من المخاطر. وينبغي أن توفر أدوات السياسة العامة الاستقرار وإمكانية التنبؤ لما يوظفه القطاع الخاص في كثير من الأحيان من استثمارات أولية كبيرة. وعلاوة على ذلك، من الضروري زيادة الاستثمار في مجالي البحث والتطوير ولا بد من مواكبته بالتعزيز الفعال لبناء القدرات والتعليم.

٦٣ - وإحدى التجارب الناجحة المحددة المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتعاون بشأنها وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، هو البرنامج الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً لفائدة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. ففي تونس، على سبيل المثال، مكّنت تدابير للاقتصاد في استهلاك المياه نُفذت من خلال هذا البرنامج صانعي الملابس من الإسهام في تحقيق الغايات ذات الصلة بذلك القطاع من الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة والهدف ١٢ بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين^(١٥).

ثالثاً - خاتمة

٦٤ - إبان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كانت البشرية تمر بلحظة حاسمة من تاريخها، إذ كانت تواجه استمرار أوجه التفاوت بين الأمم وداخلها، وتفاقم الفقر، وانتشار الجوع، وتردي الحالة الصحية وتفشي الأمية، واستمرار تدهور النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها العالم من أجل رفاهه. ولا تزال هذه التحديات المترابطة قائمة حتى يومنا هذا؛ فعلى الرغم من التقدم الواضح المحرز في بعض المجالات، فإن هناك تدهوراً في مجالات أخرى. ومع أن استمرار تلك التحديات يمكن أن يكون مصدراً

(١٥) انظر: www.unido.org/stories/reducing-industrial-water-consumption-tunisia.

للإحباط، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يمضي في إنجاز ما لم يتحقق بعد من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. فالمجتمع الدولي يدين بهذا الالتزام للأجيال الحالية فضلاً عن الأجيال القادمة.

٦٥ - ومن أجل إكمال هذه الرحلة غير المكتملة، يستمد المجتمع الدولي الإرشاد والإلهام من سلسلة من أطر العمل والصكوك القانونية الدولية المترابطة، استناداً إلى الدروس المستفادة والتجارب الناجحة والشرائط. وهو يسترشد بخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها، التي توفر خريطة طريق استشرافية لجميع البلدان وأصحاب المصلحة للسعي إلى بناء عالم يسوده الرخاء المستدام، والإدماج الاجتماعي والمساواة، والحفاظ في الوقت نفسه على الكوكب وعدم ترك أي أحد خلف الركب. وهذه المهمة ليست سهلة بأي حال من الأحوال. ومن أجل النجاح في إنجازها، يتعين على البلدان أن تقطع هذه الرحلة معاً، وأن يتعلم بعضها من بعض ومن الجهود التي بُذلت في العقود الماضية، بنجاحاتها وإخفاقاتها على حد سواء، وأن تمضي قُدماً في تنفيذ الرؤية المشتركة المتمثلة في بناء مستقبل مستدام ينعم بالسلم والازدهار - مستقبل نضبو إليه جميعاً.